دور الاستراتيجية الوطنية في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن المستدام وبناء السلام في العراق

م. د . احسان كريم شاكر
جامعة الكوفة
ihsank.alkaraawi@uokufa.edu.iq

دور الاستراتيجية الوطنية في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن المستدام وبناء السلام في العراق

م. د . احسان كريم شاكر

جامعة الكوفة

ihsank.alkaraawi@uokufa.edu.iq

تُعد قضية "بناء السلام وتحقيق الأمن المستدام" من أعقد التحديات التي تواجه الدول التي تعاني من أزمات وصراعات، لاسيما في المراحل التي تعقب الحروب. فليس السلام – بوصفه حالة تهدف إلى تحقيق الأمن، والرخاء، وطمأنينة المجتمعات – خياراً سهلاً كما هو الحال في إشعال فتيل النزاعات؛ إذ يتطلب تحقيقه تغييرات جذرية في سلوكيات الأطراف المتنازعة وفي البُنى الاجتماعية المنتجة للعنف، بما يُمكّنهم من تقبل الآخر المختلف والتعايش معه رغم تباين الأهداف والمصالح، وتؤكد التجارب التاريخية أن عملية بناء السلام وترسيخ التعايش السلمي في مرحلة ما بعد الصراع، بين المكونات المتحاربة داخل الدولة الواحدة، تُعد مهمة شاقة وطويلة الأمد. ويُعزى ذلك إلى أن الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما ينجم عنها من تداعيات سلبية، تترك أثراً بالغاً على إمكانية تحقيق التعايش السلمي ومدته الزمنية بين تلك الفئات. فكلما طال أمد الحروب، ازدادت صعوبة وتعقيد مهمة القائمين على المصالحة الوطنية وبناء أسس التسامح والتعايش السلمي. وهنا تتجلى أهمية الدور الذي تضطلع به الاستراتيجية الوطنية في تهيئة بيئة مناسبة لتحقيق الأمن المستدام وبناء السلام الفعلي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الإرهاب، الامن المستدام، الاستراتيجية الوطنية، بناء السلام.

The issue of "building peace and achieving sustainable security" stands as one of the most complex challenges facing states plagued by conflict, particularly in the post-war phase. Peace—as a condition aimed at fostering security, prosperity, and societal tranquility—is not as easily attained as the ignition of conflict; rather, it necessitates profound transformations in the behaviors of conflicting parties and the social structures that perpetuate violence. Such transformation is essential to enable these groups to accept and peacefully coexist with others who differ in objectives and interests Historical experience has consistently demonstrated that the process of peacebuilding and the consolidation of peaceful coexistence in the aftermath of conflict, especially among warring factions within a single state, is a laborious and protracted endeavor. This difficulty is largely attributed to religious, sectarian, and ethnic conflicts and their resulting negative repercussions, which significantly influence the timeline and feasibility of achieving peaceful coexistence among diverse groups. The longer such wars persist, the more intricate and challenging the task becomes for those responsible for implementing national reconciliation, fostering tolerance, and establishing peaceful coexistence. Herein lies the critical role of a national strategy in creating an environment conducive to sustainable security and genuine peacebuilding within society.

Keywords: terrorism, sustainable security, national strategy, peace building

المقدمة

لا يمكن نفي الجهود الكبيرة لمكافحة الارهاب في العراق من اجل تحقيق الامن و السلم على المستوى المحلي و لما له دلالات على مستوى الامن الاقليمي و الدولي ، لكن ما يلاحظ على الامن المتحقق بعد الانتصارات العسكرية هو امن وقتي زمني غير مستدام ، و الاستدامة التي نقصدها و نطمح لها هي استقرار الامن بشكل فعلي ، و الاخير سيكون مرتكز و مهم من مرتكزات مكافحة الارهاب ، فالإرهاب و الجماعات الارهابية تعمل و تنتعش في ظل الامن الوقتي على خلاف الامن المستدام فيصبح الارهاب مقيد ومشخص و قد ينتهي و يزول اذا ما تم ترسيخ الامن المستدام في جميع محافظات العراق شهدت السنوات الأخيرة تحولات جوهرية في طبيعة التهديدات الإرهابية مع تصاعد الاعتماد على الفضاء السيبراني وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يتطلب مراجعة شاملة للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب وتطويرها لتواكب متغيرات البيئة الأمنية المعاصرة.

تنطلق اهمية الدراسة من كون ان الارهاب اليوم اصبح بمثابة المرض ، حيث بقاء اي شي منه قد ينتشر بمستوى كبير النطاق لذلك فهو بحاجة الى استئصاله كون بقاءه يشكل خطر على المواطن على حدا سواء بل خطره يمتد الى الاسلام نفسه ، فقد اعطى هذا رف صورة سلبية عن الدين الاسلامي الحنيف الذي يؤمن بالاعتدال و الحوار ، واعطى صورة سلبية لبعض المذاهب الاسلامية وهي مدارس علمية فقهية لا يمكن ان يحسب عليها ، واعطى صورة سلبية لبعض المناطق الساخنة التي يتواجد فيها بالرغم من كون سكانها اكثر المتضررين ، لذلك فخطر الارهاب له تداعياته لا يمكن ان يتحملها الدين او المذهب او الرقعة الجغرافية التي يتواجد فيها

هدف البحث تركز على بيان اهمية الامن المستدام بعده اهم مرتكزات مكافحة الارهاب ، فهو بمثابة العلاج و اللقاح في ان واحد ، فالأمن المستدام يعالج مشكلة الارهاب من جهة و يمنع ظهوره في المستقبل من جهة اخرى

اشكالية الدراسة تتعلق بالأولويات التي يفترض ان تقوم بها الحكومات في استراتيجيات مكافحة الارهاب ، وكيف يتم تحقيق الامن المستدام بدلا عن الامن الوقتي ، هل يجب ان تكون الأولوية امنية و عسكرية بحته ام ان هناك اولويات تساهم في تحقيق الامن المستدام ؟ و ينتج عن هذا السؤال تساؤلات فرعية أخرى منها : تساؤل يتعلق بطبيعة الخطط الامنية و الاستراتيجيات الموضوعة و مدى امكانية تحققها على ارض الواقع ؟ ثم ما هو السبب الحقيقي في بعض الاخفاقات الامينة بالرغم من كثرة الاجهزة الامينة و تعدد اختصاصاتها ؟ هل السبب في المدة

الزمنية للأعداد و التجهيز غير كافية ، هل السبب يتعلق بالاستراتيجيات الموضوعة ام السبب له دلالات سياسية و اجتماعية و اقتصادية ؟ ، فضلا عن تساؤل آخر ، هل توجد خصائص للأمن المستدام ؟ .

فرضية البحث مفادها (بالرغم من اهمية الجهد الامني و الاستخباري و العسكري في مواجهة و مكافحة الارهاب الا ان تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام يتطلب اجراءات لابد من تحقيقها لغرض القضاء على الارهاب او الحد منه ، و خلاف ذلك تبقى مبررات وجود الارهاب قائمة وجاهزة فقط بانتظار الظروف التي تسمح بإعادة الانتاج والتنظيم)

ولغرض التحقق من صحة الفرضية وتحقيق اهداف البحث سوف يتم تناول الموضوع عبر ثلاثة مطالب ، سيركز المطلب الاول على مفهوم الامن المستدام و مفهوم الارهاب ، في حين سيتناول المطلب الثاني اجراءات تحقيق الامن المستدام في العراق ، اما المطلب الثالث فسوف يتناول دور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق

المطلب الاول : مفهوم الامن المستدام و مفهوم الارهاب .

اولا : مفهوم الامن . الامن هدف يسعى له كل انسان منذ بداية الخليقة ، حيث ان الله تعالى منذ ان خلق الانسان اوجد فيه الحاجة الى الامن ([1]) ، و اصبح هاجس المجتمعات البشرية فالجميع يبحث عن الامن بغض النظر عن الكيفية (فرد – قبيلة – مجتمعات – دولة)([2]) و تعددت طرق تحقيق الامن بحسب التطورات التي مرت بها التجمعات الانسانية ، و بحسب المستجدات المعاصرة اصبح التعامل مع المعالجات الامنية مختلفة تماماً عما سبق ، خاصة بعد ظهور الارهاب الذي اخذت يكتسح العالم الغربي و الاسلامي على حدا سواء ، فالإرهاب أصبح اليوم حديث الساعة بالذات في منطقة الشرق الاوسط ، و للعراق الحصة الأكبر من هذا الضرر من الارهاب و التطرف ، حيث عاني منه منذ ٢٠٠٣ ولغاية الآن ويقصد بالأمن اصطلاحا ، " توفير الشعور العام للأفراد و الجماعات بالاستقرار و الطمأنينة و ابعاد الخطر " ([3]) ، و الامن و الامان و الامانة هي نقيض الخوف ([4]) ، لذلك يمكن ان يعرف الامن بدلالة نقيضه الخوف ، اما مفهوم الاستدامة فيقصد بها " عملية مستمرة و متجددة و تحقق مستوى من التطور " ([5]) ، فالأمن المستدام هو الامن المستمر و المتجدد و يحقق مستوى من الاستقرار شهد حقل الدراسات الامنية تطورات كبيرة منذ بداية تسعينات القرن العشرين ، حيث ظهرت مدارس فكرية و باحثين و متخصصين في هذا الحقل ، لكن توسعة هذا الحقل في العالم العربي على المستوى النظري لم يتوافق مع المستوى التطبيقي ([6]) ، بمعنى على الرغم من كثرة التنظيرات الا تحقيق الامن على

المستوى الواقعي ظل نسبيا بالذات في البلدان التي تشهد نزاعات سياسية لاسيما في العراق ، لذلك غالبا ما نجد امن لكنه وقتي غير مستدام سرعان ما يتغير الموقف مع ظهور اي طارئ حتى وان كان بسيط ، لذلك في العراق و البلدان العربية الاخرى مدعوة للعمل على تحقيق الامن المستدام الشامل اهمية الامن متأتية من كون الامن يرتبط بحياة المواطن بكل مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية ، بمعنى ان الامن حاجة فطرية عند الانسان لا يمكن له ان يستمر بدونها ([7]) ، لذلك نجده يبحث عن الأمن منذ ولاته على مستوى الاسرة (رب الاسرة مسؤول عن تحقيق الأمن الخاص) وكذلك يبحث عن الامن على مستوى الدولة ، (المسؤول التنفيذي في الدولة المسؤول عن تحقيق الامن العام) . لا يخفى على المتابع لتخصص الامن من كونه منظومة واسعة لا يمكن التركيز على جانب واحد منه ، لذلك اوسع التسميات التي اطلقت على الامن هو مصطلح الامن الانساني ([8]) او البشري و الامن المنشود ([9])الذي يحقق الاستدامة و الاستمرار هو الامن الذي يأخذ بنظر الاعتبار المنظومة الامنية الشاملة فلا يكفي الامن العسكري بل نحتاج الى تحقيق جميع المستويات الامنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، وهناك من يذهب الى ضرورة البدء من الأمن الغذائي صعودا ([10])

اهم خصائص الامن المستدام هو العمل على صنع السلام عبر مرحلتين ، **المرحلة الاولى** ايقاف الصدام و تحييده و الوصول الى الاستقرار كمرحلة اولى ، **لكن في مرحلته الثانية** و هي الاهم يعمل على حل سلمي سياسي مستدام ينهي الصراع و النزاع القائم بشكل جذري و ليس وقتي ([11]) .

ثانياً : مفهوم الارهاب . وقدر تعلق الامر بالإرهاب الذي يشكل اكبر تهديد امني للعراق و المنطقة فهو ظاهرة و خطيرة اخذت تنتشر في اغلب البلدان تتمثل هذه الظاهرة في استعمال العنف بشقيه المادي و المعنوي او باحداهما تجاه الناس الابرياء لأغراض دينية او سياسية ، و حول المفهوم تعاريف متعددة منها " الاستخدام المتعمد للعنف او التهديد المتعمد بالعنف لبث مشاعر الخوف بهدف اجبار و ترويع الحكومات او المجتمعات " ([12]) و يعرف ايضا بانه " استخدام العنف غير القانوني او التهديد به باشكاله المختلفة ، كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين " ([13]) لذلك استخدم مفهوم الارهاب للدلالة على التهديد باستخدام العنف او استخدامه بالفعل للتخويف او الاكراه لتحقيق غايات سياسية في معظم الاحيان ([14]) .

الارهاب صحيح ان تسميته حديثة كمفهوم لكنه كظاهرة هي قديمة قدم البشرية ([15]) ، وبشكل عام فان الارهاب هو من الظواهر المركبة ذات الابعاد المتعددة والمتشابكة ولا يمكن الحديث فيه عن مكون احادي ، سواء على مستوى المكونات المفاهيمية ام على مستوى اسباب نشأته وبواعثه ([16]) ، لكن الامر يزداد تعقيدا عندما يضاف الى ما سبق موضوع التوظيف السياسي و الديني لاستعمال العنف (الارهاب) مما يؤدي الى اساءة استعمال التوظيف من جهة و صعوبة ايجاد حلول ناجعة وسريعة لظاهرة الارهاب التي اصبحت تسود معظم البلدان لاسيما البلدان العربية والاسلامية من جهة أخرى ، لذلك و بسبب هذا التوظيف ظهر ما يسمى (الارهاب السياسي الديني) ([17]).

هنا لابد من التأكيد ان جهود القوات العراقية الامنية بكل صنوفها تبذل جهود كبيرة في مقاتلة الارهاب و قد نجحت في مقاتلة الارهاب في اكثر من جانب ، حيث تقاتل الارهاب منذ عام ٢٠٠٣ لغاية الآن على اطول جبهة في العالم كون العراق اصبح مرتكز مهم للتنظيمات الارهابية ([18]) ، لكن الغاية و الهدف الذي يفترض ان يكون ليس المقاتلة فحسب بل نحتاج الى المكافحة ، حيث أهم مسالة لابد من التركيز عليها ان هناك فرقا كبير بين مقاتلة الارهاب و مكافحة الارهاب ، ولكل منهما شروط و طرق في المجابهة ، فتحديد الهدف ضروري لمعرفة الاجراءات المطلوبة

المطلب الثاني : اجراءات تحقيق الامن المستدام في العراق

تحقيق الامن المستدام طموح وهدف كل دولة لكن لم تتمكن جميع الدول من تحقيقه ، دول العالم الغربي القائمة على اساس الحكم الرشيد حققت الامن المستدام بفعل عدد من الاجراءات ، حيث لا توجد عصى سحرية تحققه بشكل مفاجئ بل يحتاج الى عدد من الاجراءات و يمكن ذكر اهم تلك الاجراءات المهمة في العراق :

1 – الوحدة الوطنية مرتكزا للامن . اهم عنصر يساهم في ضعف التنظيمات الارهابية هو تحقيق الوحدة الوطنية ، حيث جميع الابحاث و الدراسات تشير بوضوح ان وجود التنظيمات مقترن بوجود الخلافات ، فالصراعات و الاختلافات بيئة خصبة لنشوء هذه التنظيمات لذلك تحقيق الوحدة الوطنية و المصالحة المجتمعية ضربة قاسية بوجه الارهاب نحقق الوحدة الوطنية عند النظر إلى مفهوم الوحدة الوطنية بغض النظر عن عناصره ، نجده يعني عملية توحيد صفوف إفراد مجتمع معين تحت إطار دولة واحدة وبناء سياسي قائم على أساس التعايش السلمي ([19]) وعلى أساس خلق الحوارات والتفاهمات المشتركة التي تنتج أواصر التجمع والوحدة وبالتالي إمكانية خلق مجتمع متماسك (سياسياً واقتصادياً واجتماعيا وثقافيا) .

وسائل تحقيق الوحدة الوطنية مختلفة فقد اختلف معظم الباحثين حولها فبعضهم يرى أن اللغة هي مصدر الوحدة الوطنية ، وبعضهم الأخر رأى أن إيمان الشعب بالحاكم وطاعته (الكاريزما) أساس هذه الوحدة ، وبعضهم رأى أن الإرادة الحرة للأفراد (الانصياع الطوعي) هي التي تصنع الوحدة الوطنية ، وآخرون رأوا أن إنهاء الصراع الطبقي في المجتمع هو السبيل إليها ، و هناك من وجد ان المصالحة الوطنية الحقيقية هي السبيل ، والذي يهمنا هنا ليس طبيعة الوسيلة المستعملة بل افضلها في تحقيق الهدف ، فلا بد من تعزيز الشعور بالانتماء الوطني ، حيث ان ايجاد الهوية الوطنية هي ليست حالة فطرية بل حالة مكتسبة حيث الوحدة الوطنية و بناء الهوية يحتاج الى بناء و تشكل ([20]) .

٢- الاعتدال السياسي مرتكزا للامن . ان لغياب الاعتدال السياسي الأثر الواضح على مجمل العملية السياسية في اي بلد لاسيما تلك البلدان المتصفة بالاختلاف و التعدد الديني و القومي و المذهبي ، كون حضوره يساهم الى حد كبير في الحد من الاختلافات و تقريب وجهات النظر المختلفة من جهة و إعطاء حلول وسطية تحاول ان تقترب اليها الأطراف المختلفة من جهة أخرى ، وصفة الاعتدال ليست مختصة بطبقة معينة من الناس دون سواهم ، بل هو موجود في كل طبقات المجتمع الانساني ، ويظهر على صور مختلفة واشكال متباينة ([21]) .

ولا نقصد بالاعتدال هنا الحياد عن الحق ومجافاته لغرض ارضاء الطرف المخالف وانما المقصود بالاعتدال هو التزام الراي الوسط بين جميع المتضادات والمتقابلات والابتعاد عن الخيارات الحدية الغير قابلة للتفاوض او الخيار الذي يغلب مصلحة طرف على حساب الطرف الآخر ، او بمعنى آخر نقصد بالاعتدال اختيار أسهل وأيسر الحلول من بين البدائل المتاحة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار التوجهات و الاختلافات القائمة ازاء قضية معينة وعدم اتخاذ خطوات احادية الجانب قد تفسر بانها محاولة لإقصاء طرف على حساب الطرف الآخر ([22]) ، و الاعتدال المنشود يساهم في كسر الحواجز بين المختلفين و يهيئ الجو المناسب ويعبد الطريق لإجراء اي حوار بين المتخاصمين ، بمعنى ان شيوع ظاهرة الاعتدال هو الضد النوعي للتطرف و بالتالي سوف يكون مرتكز مهم من مرتكزات الامن المستدام ، لكن هذه الاعتدال يجب ان يكون الطريق نحو الحوار الفكر البناء القائم على اساس احترام راي الآخر مهما اختلف بشرط ان يكون سلميا بعيدا عن كل شكل من اشكال العنف او التهديد به.

3- الحوار الفكري البناء مرتكزا للامن . لا يمكن نفي شدة الخلافات و الصراعات بين الشركاء السياسيين و تداعيات تلك و الخلافات على مجمل العملية السياسية و كذلك الامنية ، و لا يمكن

حل تلك الخلافات الا من خلال الحوار ليس الحوار القائم على اساس المجاملة و ليس الحوار القائم على اساس الجدال التخاصمي بل الحوار التكاملي ، و الذي هدفه ليس تسقط الآخر بل استيعابه..

والحوار الفكري البناء الذي نحاول ام نعتمده مرتكزا لبناء الامن المستدام " هو تبادل الآراء و الافكار بأسلوب سلمي و هادئ يجري بين طرفين يسوق كل منهما من الحديث ما يراه ويقتنع به ، ويراجع الطرف الآخر في منطقه و فكره قاصدا تبيان الحقائق وتقريرها من وجهة نظره " ([23]) ، ويتطلب الحوار الفكري البناء سعة الافق و التسامح و الوعي بان الانسان من شانه ان يخطئ وليس معصوما من الخطأ و بالتالي هناك نسبية في افكاره وقراراته ([24]) الاساسية من الحوار ليس فقط تقريب وجهات النظر فحسب بل الرغبة في الوصول الى نتائج علمية موضوعية ([25])

المطلب الثالث : دور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام

أصبح التركيز على مفاهيم بناء السلم وتمتين أسسه ومن خلال اليات وعمليات ومؤسسات تفضي إلى وضع استراتيجيات عملية لأنهاء التوترات والصراعات ومعالجة جذورها ، فمما لا شك فيه ان علم دراسة الاستراتيجية لم يعد منزويا ضمن نطاق بعدها العسكري التقليدي وانما اخذت تمثل الاطار العام للسيطرة على المجموع الكلي لقوى الدولة في السلم والحرب لتصنع منه وحدة متجانسة لخدمة ارادة واحدة والاهداف المتخصصة الموزعة عسكريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعلميا وثقافيا ([26]) .

وبالتالي فأن استراتيجية بناء السلام لا تكمن في فض أو تسوية أو الغاء النزاعات المجتمعية وإنما البلوغ إلى اصل النزاعات ومعالجتها عن طريق مجموعة اليات واستراتيجيات يمكن من خلالها التعامل مع جذورها الكامنة في المصادر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، وكذلك تستوجب تغيير في البنى والهياكل والسياسات العاجزة على تفادي النزاعات ، لذلك اخذ التركيز على عمليات بناء السلام التي اكتسبت الطابع العلمي وخرجت من المفهوم النظري ، الا ان تلك العملية اكتسبت معنى حديث وجوهري وفق منظور اوسع من حالة ايقاف العنف لتتضمن جوانب أخرى مجتمعية لمعالجة وبشكل دائم الاسباب الكامنة وراء دورات العنف من التجدد وفق مبادئ واليات وبنى متعددة الابعاد ومتداخلة الوظائف ومتكاملة الابعاد والأهداف وقد تتطلب مسار زمني متباين وتتمثل استراتيجية بناء السلم التي تهدف إلى التعاطي مع تجاوز حالة النزاعات وتجاوز حالة العجز الوظيفي للدولة تطوير الانظمة والهياكل الوطنية لا يجاد هياكل تنمي القدرات المحلية للإدارة وارساء دعائم الحكم الرشيد وتقويض تقاليد الحكم المفضية إلى

تدهور الأوضاع الداخلية المتسببة للعجز فمن خلال تطوير الاداء الوطني يتم التعامل مع بنية جديدة منتجة لقيم السلام ونابذة للإرهاب والعنف . فاذا كانت الدولة عاجزة عن مواجهة المشاكل الحقيقية التي تعرض وحدتها وبقاءها واستمراريتها بسبب العجز عن القيام بوظيفتها الامنية الداخلية نتيجة للتحديات الناشئة عن انفراط السلم الاهلي المعطل للأداء الهيكلي والمتسبب لفقدان شرعية الانجاز والاستمرار ، فأن تشتت القدرات الداخلية لا يعني بالضرورة السير نحو الفشل أو الانهيار ، اذ يمكن مواجهه ما يمكن ادراكه في اطار عملية شاملة مبنية على الاستجابة الداخلية والقبول الخارجي والدولي التي من شأنها معالجة المعضلات التي يفرزها العجز أو الفشل . ولكن يجب أن نستدرك في هذا الجانب انه لا يوجد نموذج واحد لبناء السلم الاهلي على الصعيد الداخلي بسبب اختلاف المجتمعات واسباب النزاعات فيها والعوامل الخارجية المؤثرة فيها ولكن على الاغلب توجد جملة دعائم وركائز ترتبط بعملية بناء السلم الأهلي تمتلك القدرة على ادارة العملية باتجاه يتعلق بجعلها اسلوب ومنهج حياة المجتمع وادارة الدولة للمجتمع . ان استراتيجية بناء السلم الأه تتضمن اعادة تسوية لتوزيع القوة السياسية فعندما يتم التوصل إلى عملية سياسية متوازنة ترتكز على شرعية قانونية ومجتمعية تربط الدولة بالمجتمع يتم تقديم اطار فعال لبناء الدولة وتمكينها من استعادة قدرتها على ادارة شؤونها الداخلية ، وهذه العملية تتطلب مجموعة من الاليات تستهدف تحقيق ثلاث متغيرات اساسية في تحقيق عملية السلم الأهلي ([27]):

الاول : يتعلق ببناء المؤسسات والقواعد والاحكام التي تنظم حياة الافراد والجماعات والفئات في المجتمع واعادة تأسيس هيكليتها لمنع الانزلاق للعنف والمحافظة على ديمومة السلام القائم .

الثاني : وضع الحكم تعمل على أساس حقوق الانسان وامنه وتمكينه وتحقيق العدالة والمساواة.

والثالث : بناء صيغ اقتصادية واجتماعية وثقافية تمكن الدولة من أداء ادوارها ومسؤوليتها بما يحقق الاستقرار .

اي بمعنى أن العامل الداخلي لبناء السلم الاهلي يتركز حول بناء تصور وظيفي حديث ومغاير لهيكلة وبنية الدولة يؤمن بالحكم الرشيد ويجعله فلسفة ونهج حياة يكون راعي لقيم السلم وبوصفه اداة تنظيمية فاعلة و هذه العملية الجوانب السياسية والقانونية والدستورية والقدر ارة الموارد وتنفيذ سياسات فاعلة على المستوى الاقتصادي وفاعلية في التحكم بالتفاعلات الاجتماعية والتوفيق بين المصالح المختلفة اذن يرتكز بناء السلام الاهلي على ثلاث ابعاد متفاعلة ومتصلة هي : ([28])

1- بناء مؤسساتي قادر على فرض حد ادنى من التماسك

2- بعد اقتصادي وذلك لما له علاقة من تأثير على التعبير عن المصالح وتسوية النزاعات ، فتعديل وتقوية قدرة الدولة على ادارة الموارد الاقتصادية وتحسين أنظمة التمويل والضرائب ووضع اليات لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل وتحسين نوعية الحياة المادية وتقليل الفجوة بين الغني والفقير في الدولة ،

3- ويرتبط السلم الاهلي بالبعد الاجتماعي من خلال تجاوز النموذج التقليدي لتسير قضايا المجتمع ، فالأساليب الحديثة لإدارة الدولة توسع حدود المشاركة لكل الفواعل الاجتماعيين واعتماد الحلول الجماعية لإدارة المشاكل وتحقيق قدر من العدالة وتسليط الضوء على الفواعل المدنية في المجتمع مثل الاحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي يكون لها اتصال ومداخل ونشر ثقافة السلام والتسامح في اجزاء لا يمكن للدولة الدخول في تفاصيلها او القيام بتأدية ادوار عن الدولة بمسؤولية اساسية لبناء السلم ([29])

يشكل البعد الثقافي مدخلا مهما ومرتكزا اساسيا لبناء السلم الأهلي لاسيما عندما تتحول ثقافة السلم إلى سلوك يحكم علاقة مكونات المجتمع وقواه بعضهم البعض من جهة وعلاقة تلك المكونات والقوى المجتمعية بالمؤسسات والهيئات الحاكمة والضابطة للمجتمع من جهة أخرى ، اذ ان ثقافة السلم تتضمن قيم ومواقف وسلوك تدفع إلى التفاعل الايجابي الذي ينهض على التسامح ومبادئ الحرية والعدالة والتضامن ورفض العنف ومنع النزاعات ومعالجة اسباب الصراعات وجذورها ([30]) .

الخاتمة

مما سبق يتضح أن مسؤولية مكافحة الارهاب لا تقع على الاجهزة الأمنية فحسب بل تقع على صاحب السلطة السياسية فمفاتيح الامن المستدام بيده وحده ، فهما كانت التجهيزات العسكرية متطورة ومهما تم تفعيل الجهد الاستخباري تبقى بحاجة الى اجراءات اخرى ليست لها علاقة بالمؤسسات الامنية بل على عاتق المؤسسات السياسية و التشريعية ، لذلك نجد ان الامن المستدام يحتاج الى اجراءات متعددة لابد منها ، و الاعتماد على الجهود العسكرية و الامنية و الاستخبارية فقط دون الجهود السياسية سوف يحقق الامن لكن ليس امنا مستدام ، فلا بد ان تكتمل الاجراءات الامنية مع الاجراءات السياسية لكي يتم القضاء على الارهاب ، وبالتالي سيكون الامن المستدام فاتحة خير على البلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ،مما سبق يتضح للسلطة السياسية دور مهم و جوهرية في دعم المؤسسة الامنية ، و خلاف ذلك لا يمكن تحقيق الامن في البلاد قبل تحقيق الاستقرار السياسي ، فجميع السياسيين مسؤولين عن نجاح و

فشل الجهد الامني ، ويمكن ذكر اهم الاستنتاجات و التي تؤكد على دور وسائل السلطة السياسية في تحقيق الامن كما دناه :

1-العمل على تحقيق التوافق السياسي بين الفرقاء السياسيين ، و العمل على توحيد الجهود وهذا ليس مستحيل طالما توجد الرغبة الحقيقة و الجادة بين جميع الاطراف ،

2-وضع خطة انية و أخرى مستقبلية للنظر في هيكلية و طبيعة المؤسسات الأمنية ، الآنية تنظر في مسؤولي تلك المواقع ، و المستقبلية تنظر في جميع موظفي تلك المؤسسات ، لغرض ان يكون الاعتماد على النوع و التخصص و ليس الكم .

3-العمل على استقلالية المؤسسات الامنية ، من خلال ابعاد الاحزاب و التنظيمات الحزبية عن السيطرة على بعض مفاصلها ، العمل على استقلال المؤسسات الامنية و العسكرية وهذا ليس رغبة بقدر ما هي تنفيذا بنود الدستور العراقي النافذ التي اكدت على ذلك .

4-دراسة اسباب فشل جميع مؤتمرات المصالحة و طرح مشروع للمصالحة الوطنية حقيقي و ليس بروتكولي يقوم على اساس ثوابت مهمة (الدستور و القانون) ، وطرح جميع المسائل الخلافية على الدستور و القانون لغرض حلها بطريقة توافقية تحت سقف القانون و الدستور .

5- تعدد مصادر الاسلحة للمؤسسات الامنية و العسكرية و عدم اقتصارها على دولة واحدة ، لان التعدد ضروري لكي لا تستخدم هذه ورقة ضغط في المستقبل من قبل الدول التي نستورد منها السلاح .

6- العلاقة بين المؤسسة الامنية و السلطة السياسية علاقة طردية ، لا يمكن تحقيق احداهما دون الأخرى ، كما تحسن اداء المؤسسات السياسية كما سهلت المهمة على المؤسسات الأمنية و العسكرية .

المصادر:

1 علي بن ابراهيم الحمد النملة ، الفكر بين العلم والسلطة من التصادم الى التعايش ، الطبعة الثانية ، مكتبة العبيكان للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٣ .

2 عامر محسن سلمان العامري ، مفاهيم الامن : مقارنة بين الامن القومي والامن الاقليمي والامن الجماعي ، المجلة السياسية والدولية ، السنة / 3 ، العدد / 11 ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٩ ، ص 154 .

3 خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٧٢ .

4 مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الامن في الاسلام ، الطبعة الاولى ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠ .

5 د.فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، الطبعة الاولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان / الاردن ، ٢٠١٥ ، ص 56 .

6 سيد احمد قوجيلي ، تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي ، الطبعة الاولى ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دولة الامارات المتحدة ، ٢٠١٢ ، ص ٧ .

7 د . محمد جمال مظلوم ، الامن غير التقليدي ، الطبعة الاولى ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠١٢ ، ص ٥ .

8 د . عبد الجبار احمد ، د.منى جلال عواد ، الديمقراطية والامن الانساني ، مجلة العلوم السياسية ، السنة / ٢٢ ، العدد / 46 ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ٢٠١٣ ، ص .٧٣
9 د . البشير شورو ، الاطر الاخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الامن البشري في الدول العربية ، قطاع العلوم الاجتماعية والانسانية ، اليونسكو ، ٢٠٠٥ ، ص ٧ .
10 د.الصديق الطيب منير ، قيم الحماية المدنية في المناهج التعلمية الامنية ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص 4 .
11 علاء عبد الحفيظ محمد ، المواءمة بين اعتبارات الامن والممارسة الديمقراطية : التجربة الامريكية نموذجا ، الطبعة الأولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ ، ص ١٢٦ .
12 تشارلز تاونزند ، الارهاب مقدمة قصية جدا ، ترجمة : محمد سعد طنطاوي ، مراجعة : هبة نجيب مغربي ، الطبعة الاولى ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٩ .
13 د . عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص 153 .
14 ناعوم شومسكي ، الارهاب الدولي ، الاسطورة والواقع ، ترجمة : لبنى صبري ، تقديم : مصطفى الحسيني ، الطبعة الاولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٣ .
15 تيري ايجلتون ، الارهاب المقدس ، ترجمة : اسامة اسبر ، الطبعة الاولى ، بدايات للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص ٥ .
16 معتز الخطيب ، الجهاد والعنف مشكلة المفاهيم والاصطلاح ، مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، السنة / 8 ، العدد / ٢٨-٢٩ ، تصدر عن مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٤ .
17 د . فرج علي فودة ، الارهاب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩.
18 د . مايكل نايتس ، مستقبل القوات المسلحة العراقية ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٩ .
19 د . حسين علوان حسين ، بناء الدولة والوحدة الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، السنة / 19 ، العدد / 36 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، حزيران ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٧ .
20 د.ندى عبد المجيد الانصاري ، سياسة التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، السنة / ٢٢ ، العدد / 44 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، كانون الثاني ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٣
21 شارل فاجنر ، روح الاعتدال ، الطبعة التاسعة ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢١ .
22 طارق عبد الحافظ الزبيدي ، الحوار الفكري البناء مرتكزا للاعتدال في العراق المعاصر ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول ، كلية القانون والسياسة ، جامعة الانبار ، ٢٠١٨ ، ص 116 .
23 عبد السلام احمد فيغو ، الحوار ودوره في ابعاد الصراع بين الحضارات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة / الثلاثون ، العدد / 347 ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٨ .
24 محمود حمدي زقزوق ، الاسلام وقضايا الحوار ، ترجمة : مصطفى ماهر ، مطابع التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٦ .
25 علي بن ابراهيم الحمد النملة ، الفكر بين العلم والسلطة من التصادم الى التعايش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ . (٢٨) .
26 ياسر عبد الحسين ، عراق ما بعد داعش قراءة في السياسة العراقية لمواجهة الارهاب ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، العدد ٦٦،٢٠١٨ ، ص ٢٩٨ .
27 كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٠.
28 زيدان زيداني ، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة لحالة دارفور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٦ .
29 لطفي محمد الصالح ، الاليات القانونية والتنظيمية والسياسية لتطبيق الحكم الراشد في الجماعات المحلية ، الملتقى الوطني حول اشكالية الحكم الراشد في الجماعات المحلية ، (جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، ٢٠١٠) ، ص ٢٣ .
30 هاني ابراهيم واخرون ، دليل مهارات القيادة وبناء السلام ، (الكويت ، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان ، ط 1 ، ٢٠١٥) ، ص 15 .